

شركة أوتاد للاستثمارات المتعددة م.ع.م

محضر إجتماع مجلس الإدارة

رقم 2016/2 تاريخ 2016/11/2

للإدارة
16/11/2016

عقد مجلس الإدارة اجتماعه الثاني لعام 2016، في تمام الساعة الثانية من بعد ظهراً يوم الأربعاء الموافق 2016/11/2 في مقر شركة أموال انفست والكائن في شارع الشريف ناصر بن جميل وادي صقره عمان - الأردن، بحضور كل من السادة أعضاء مجلس الإدارة التالية أسماؤهم:

1. السيد محمود خميس سعد
2. السيد ياسر محمد قاسم هيكل
3. السيد قاسم علي الدهامشة

وبحضور السادة

د. قاسم النعواشي

السيد احمد المومني

والاستاذ المستشار القانوني صالح ربيعات

وبناء على رغبة السادة اعضاء مجلس الادارة تم اختيار السيد قاسم الدهامشة رئيساً للجلسة حيث رحب بالسادة الحضور معلناً افتتاح الجلسة وتمت المباشرة بمناقشة المواضيع المدرجة في جدول الأعمال التالي:

- 1) تصويب الوضع القانوني لعضوي مجلس إدارة الشركة بسبب قيد الحجز على عضوية شركة أموال انفست وعضوية شركة الماروم، وكتاب مركز الايداع.
- 2) مناقشة امكانية إعداد البيانات المالية للشركة، والالتاب الاضافية المطلوبة من المدقق.
- 3) مناقشة وضع شركة الشبكة الصيدلانية.
- 4) تفعيل اتفاقية الخدمات القانونية والمستشار القانوني.
- 5) مناقشة مقترح تصفية الشركات التابعة للشركة.
- 6) ما يستجد من أمور

هيئة الأوراق المالية الدائرة الإدارية / الديوان ٢٨ كانون الأول ٢٠١٦ الرقم التسلسلي ١٦١٩٦ الجهة المختصة ١٦/١١/٢٠١٦

أولاً: تصويب الوضع القانوني لعضوي مجلس إدارة الشركة بسبب قيد الحجز على عضوية شركة أموال انفست وعضوية شركة الماروم، وكتاب مركز الايداع.

بعد إطلاع السادة الاعضاء على هذا الموضوع، وكتاب مركز إيداع الاوراق المالية رقم 4504/8/1 تاريخ 2016/10/9 والذي نص مضمونه على ان مساهمة كل من السادة شركة أموال انفست والسادة شركة الماروم للتجارة والاستثمار كأعضاء في مجلس إدارة شركة أوتاد مثقلة بقيد الحجز الامر الذي تعذر معه تثبيت إشارة الحجز على النصاب المؤهل للعضوية، وهو ما نصت عليه المادة (33/أ) من قانون الشركات. لذلك إقتضى الامر باتخاذ الاجراءات اللازمة لتصويب الاوضاع القانونية وملء المركزين الشاغرين علماً بأن الشركة خاطبت المستشار القانوني خطياً بهذا الخصوص ولسلامة الاجراء وتأييد قانونية قرار مجلس الإدارة بهذا الخصوص وبيان الرأي فيما يتعلق بعضوية شركة أموال انفست وعضوية شركة الماروم في ضوء كتاب مركز الايداع من حيث هل تعتبر عضويتهم ساقطة حكماً أم يتطلب الامر تقديم استقالاتهم.

بعد مناقشة الموضوع في المجلس تقرر ما يلي:

1. انتخاب الدكتور قاسم صالح علي النعواشي عضو مجلس إدارة مؤقت
2. انتخاب السيد احمد محمود احمد المومني عضو مجلس إدارة مؤقت.

كما قرر المجلس ان يبقى قرار انتخاب العضوين المؤقتين معلقاً الى حين الحصول على الرأي القانوني الخطي، ويصبح القرار ساري المفعول وسيتم عرض انتخاب عضوي مجلس الادارة المؤقتين اعلاه على الهيئة العامة للشركة في اول اجتماع يعقد لها.

- وبعد مداولة القرار اعلاه قرر مجلس الادارة انتخاب: د. قاسم صالح علي النعواشي رئيساً لمجلس الادارة والسيد قاسم علي سالم الدهامشة نائباً لرئيس مجلس الادارة

ثانياً: مناقشة امكانية إعداد البيانات المالية للشركة، والالتزام الاضافية المطلوبة من المدقق.

ذكر المدير العام-عضو مجلس الإدارة/ السيد ياسر هيكل ان آخر بيانات مالية لشركة أوتاد وتابعاتها تم إصدارها في عام 2011 من قبل مدقق الحسابات السادة شركة غوشه وشركاه ولم تعتمد من قبل الهيئة العامة لغاية تاريخه، ونحن بصدد إصدار هذه البيانات المالية للشركة حتى عام 2015 وحيث ان هذه البيانات المالية لشركة أوتاد الموحدة مرتبطة بالبيانات المالية للشركات التابعة ومنها شركة الشبكة الصيدلانية التي هي من المفروض انها تحت التصفية، ولكن تبين أنه لم يتم توريد قرار هيئة عامة بتصفيتها الى دائرة مراقبة الشركات ولا يوجد لها مصفي وعليه فإنه يقتضي ان يتم إصدار بيانات مالية لهذه الشركة من عام 2010.

عقب القائم بأعمال المدير المالي-عضو مجلس الإدارة/ السيد محمود خميس قائلاً بأنه في عملية إصدار البيانات المالية وفي حالة وجود شركة تحت التصفية فإن مدقق الحسابات غوشه مثلاً يقوم بشطب الاستثمار في هذه الشركة ويتم وضع توضيح بأنها تحت التصفية، وحيث أنه تم إصدار البيانات المالية من قبل مدقق الحسابات الخارجي غوشه بشطب قيمة الاستثمار في شركة الشبكة الصيدلانية من البيانات المالية لأنها تحت التصفية، ولأنه يجب ان يتم تصويب الوضع فإنه يتطلب أن يتم إصدار بيانات مالية لهذه الشركة وتوحيدها مع ميزانية شركة أوتاد مما جعل السادة شركة إيليت للأداء المتميز تطلب أتعاباً إضافية.

وفي سؤال من د.قاسم النعواشي رئيس مجلس الادارة عن إتفاقية أتعاب المدقق الخارجي شركة إيليت للأداء المتميز عن الشركة وتابعاتها قدم المدير العام السيد ياسر هيكل نسخة من الاتفاقية المتفق عليها كأتعاب للشركة مضمولة ضمن الاتفاقية المعدة لشركة اموال انفسست وتابعاتها باعتبار ان شركة اوتاد وتابعاتها هي شركات أصلاً تابعة لأموال انفسست الشركة الام تم الاتفاق عليها سابقاً للسنوات 2012، 2013، 2014، 2015.

وبعد إطلاع السادة الاعضاء على الإتفاقية وبيان ما ورد فيها، قرر السادة الاعضاء تفويض د.قاسم النعواشي بمتابعة الموضوع مع السيد وليد حمدان (شركة إيليت) وتفويضه بتحديد أتعاب إضافية إذا إقتضى ذلك، بالإضافة الى تفويضه بتحديد أتعاب التدقيق عن السنة المالية المنتهية في 2016.

ذكر المدير العام السيد ياسر هيكل أن هناك تقرير لجنة الخبراء الذي اعدته اللجنة المنتدبة من قبل عطوفة مراقب عام الشركات بكتابة رقم م ش/52301/380/1 بتاريخ 2011/12/1 والمتضمن: قراره بتشكيل لجنة تدقيق على أعمال شركة أوتاد للاستثمارات المتعددة م.ع.م ودفاترها وحساباتها للتأكد من مدى تقيدها بالقانون. وحيث قمنا بتقديم طلب الى دائرة مراقبة الشركات للحصول على نسخة من التقرير وذلك لغايات إصدار البيانات المالية المعدلة للسنة المالية المنتهية في 2011 وعكس أثر ما ورد بالتقرير على هذه البيانات وتصويب وضع الشركة طبقاً لخلاصة اعمال اللجنة. إلا أن دائرة مراقبة الشركات رفضت تزويدنا بصورة عن التقرير بسبب القضية المرفوعة لدى محكمة جنايات عمان هيئة القاضي سعد اللوزي وأنه يتطلب تقديم إستدعاء للمحكمة والحصول على مشروعات من القاضي للحصول على التقرير لأنه غير معد للنشر. حيث فوضنا الاستاذ صالح غياض الربيعات/ المستشار القانوني للشركة للحصول على نسخة من التقرير من ملف القضية.

قال المستشار الاستاذ صالح ربيعات انه وبناء على تفويض من المدير العام؛ تقدم الى القاضي سعد اللوزي بطلب تصوير الملف إلا ان القاضي أخبره بأن عليه الحصول على مشروعات من مدعي عام هيئة مكافحة الفساد التي بدورها ردت الطلب لخروج القضية الى المحكمة، والحل للحصول على صورة التقرير او على صورة كل الملف ان يتم عمل وكالة قانونية له بالدخول بالقضية الجزائية دون رفع قضية بالحق الشخصي تلافياً للرسوم المرتفعة والأتعاب؛ وبهذا يتمكن من تصوير الملف كاملاً مع عمل إتفاقية أتعاب له بأجر رمزي مثلاً خمسون دينار لغايات ضريبة الدخل.

قرر المجلس توكيل الاستاذ صالح اربيعات للدخول بالقضية الجزائية رقم 2015/612 وتفويض المدير العام السيد ياسر هيكل بمتابعة الموضوع.

ثالثاً: مناقشة وضع شركة الشبكة الصيدلانية.

قدم السيد ياسر هيكل تقريراً عن شركة الشبكة الصيدلانية أورد فيه بعض الوثائق التي وجدت في أرشيف الشركة -على محدوديتها- الى السادة الاعضاء الحضور. وباختصار لم يتم العثور على قرار هيئة عامة غير عادي بتصفية الشركة ولا ان هناك مصفي معين عليها.

شركة أوتاد للاستثمارات المتعددة م.ع.م
محضر إجتماع مجلس الإدارة
رقم 2016/2 تاريخ 2016/11/2

وقد ذكر د.قاسم النعواشي انه عندما راجع دائرة مراقبة الشركات أخبروه بأنه يستطيع ان يقدم إجتماع هيئة عامة غير عادي ويقوم بتصفية الشركة.

عقب السيد محمود خميس بأنه يتطلب لتصفية أي شركة أن يكون هناك بيانات مالية صادرة للقيام بعملية التصفية موضحاً أنه ليس هناك أي سجلات محاسبية للشبكة الصيدلانية ولا دفاتر أو حسابات تدل على موجودات الشركة ومطلوباتها وحتى في حالة الحصول على بيانات مالية قديمة للشركة فإن الأرقام المذكورة تمثل مجموع أرقام لا تدل بالتفصيل على مكوناتها.

إقترح السيد قاسم الدهامشة أن نقوم بالاطلاع على الملف الموجود في دائرة مراقبة الشركات. إقترح المستشار القانوني الأستاذ صالح اربيعات ان يتم عمل تفويض له لدى المكتبة الوطنية لمراجعتها والاطلاع إذا كان هناك أية برمجيات مسجلة بإسم شركة الشبكة الصيدلانية كموجودات غير ملموسة، وقد رحب الاعضاء بهذا الاقتراح على ان يتم عمل التفويض للمستشار.

رابعاً: تفعيل اتفاقية الخدمات القانونية والمستشار القانوني

رحب أعضاء المجلس بالأستاذ صالح اربيعات كمستشار قانوني للشركة. نظراً للمستجدات والمتطلبات القانونية والحاجة الملحة لمستشار قانوني للشركة حيث تم عمل إتفاقية أتعاب جديدة حلت محل الاتفاقية القديمة بحيث أصبحت أكثر فاعلية وأصبح لها دور اكبر مما كانت عليه سابقاً.

خامساً: مناقشة مقترح تصفية الشركات التابعة للشركة

ذكر الأستاذ صالح اربيعات انه لو تم عمل تصفية لشركة معينة فإن دفع مطلوباتها إذا فاقت موجوداتها تعود على الشريك وفي هذه الحالة فإن الشريك هو شركة أوتاد الام وأيضاً فإننا سندخل في إشكالية قانونية بعد ثلاث سنوات من إتخاذ قرار تصفيتها حول إنجاز المصفي للتصفية وحيث أن هناك بالمستقبل القريب تسويات وأمور قد تكون كمورد للشركة الام فاقترح أن تقوم الهيئة العامة بإتخاذ قرار بإيقاف العمل بهذه الشركات تلافياً للتكاليف الإضافية التي يتطلبها وجودها كشركات قائمة.

طلب المجلس من الأستاذ صالح اربيعات تقديم إستشارة خطية بهذا الخصوص موضحاً عملية إيقاف الشركات التابعة وتبعيات هذا القرار.

وفي تساؤل من د.قاسم النعواشي حول الهيئات الإدارية للشركات التابعة ونظراً للمتطلبات القانونية أيا كانت فإنه يتوجب تجديد إدارة الشركات التابعة للشركة.

وقد قرر المجلس عقد إجتماعات هيئة عامة غير عادية وتجديد إدارة هذه الشركات وتحديد هيئاتها الادارية ومفوضيها، تمهيداً لإصدار بياناتها المالية وتصويب أوضاعها القانونية.

شركة أوتاد للاستثمارات المتعددة م.ع.م
محضر إجتماع مجلس الإدارة
رقم 2016/2 تاريخ 2016/11/2

سادساً: ما يستجد من امور

وحيث انه لم يكن هناك اية امور أخرى لمناقشتها شكر الدكتور قاسم النعواشي رئيس مجلس الادارة السادة الاعضاء على حضورهم ، وانتهت الجلسة في الساعة الرابعة مساء بتاريخه.

السيد احمد المومني
(عضو)

السيد قاسم الدهامشة
(نائب الرئيس)

الدكتور قاسم النعواشي
(الرئيس)

السيد محمود خميس
(عضو)

السيد ياسر هيكل
(عضو)